Al. Anbar University Journal for Humanities
مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
Volume 20- Issue 4- December 2023 المجلد ٢٠- العدد ٤ – كانون الأول ٢٠٢٣

African organizations... Objectives and challenges towards African integration

Dr . Mazin Sahmi Nassar
University of Anbar - College Of Law And Political Sciences
Email: mazinalsaady@uoanbar.edu.iq
ORCID: 0000- 0000-0000-0000

10.37653/juah.2023.181660
Submitted: 11/11/2022
Accepted: 29/12/2022
Published: 15/12/2023
Keywords:
African Regional Organization
Economic Integration
Objectives
Challenges

Abstract:

There is no doubt that African continent is one of the richest continents, as it contains many natural resources . This why it has become coveted by the colonial countries . The African continent has gone through harsh stages towards achieving the aspirations of its peoples . African countries have suffered from a number of problems that the colonial countries worked to consolidate in the countries that colonized them. These problems are almost imposing themselves to the present

In the face of these circumstances, the sons of the continent grew up to find a unified entity that would serve its sons. In order to meet the challenges and advance the peoples of the continent, they took the initiative to establish regional organizations, all of which aim to achieve the goals of their peoples. These initiatives resulted in the establishment of the Organization of the African Union, which is considered the first joint effort in 1963. Today, many organizations are spread across the continent, facing great greetings that prevent them from achieving their goals

©Authors, 2023, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المنظمات الافريقية ... الاهداف والتحديات نحو التكامل الافريقي

د. مازن سهمي نصار
جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:

تعد القارة الافريقية من اغنى القارات، حيث تحتوي على العديد من الموارد الطبيعية. لهذا السبب أصبحت مرغوبة ومطمع من قبل الدول المستعمرة. ولقد مرت القارة الأفريقية بمراحل صعبة نحو تحقيق تطلعات شعوبها. اذ عانت الدول الأفريقية من عدد من المشاكل التي عملت الدول المستعمرة على ترسيخها في الدول التي استعمرتها. وتكاد هذه المشاكل تفرض نفسها على الحاضر . في مواجهة هذه الظروف حرص أبناء القارة على إيجاد كيان موحد يخدم شعوبها. ولمواجهة التحديات والنهوض بشعوب القارة، بادروا إلى إنشاء منظمات إقليمية، تهدف جميعها إلى تحقيق أهداف شعوبها. نتج عن هذه المبادرات إنشاء منظمة الاتحاد الأفريقي، والتي تعتبر أول جهد مشترك عام ١٩٦٣، واليوم تنتشر العديد من المنظمات في جميع أنحاء القارة ، وتواجه تحيات كبيرة تحول دون تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية

منظمات اقليمية افريقية، التكامل الاقتصادي، الاهداف، التحديات

المقدمة:

لاشك ان القارة الافريقية تعد من اغنى القارات ، اذ تحتوي على العديد من الثروات الطبيعية ، لهذا اصبحت مطمعا للدول الاستعمارية ، ولم تقتصر ثرواتها على الثروة الطبيعة والبشرية بل اتسعت لتصبح القارة مركزا للإتجار بالبشر، ولم تالو الدول الاستعمارية جهدا بتجارة العبيد كايد عاملة باتجاه العالم الجديد او لاوربا . فضلا عن جر ابناء القارة الى حروب من خلال تجنيدهم نحو صراعات ونزاعات، اضافة الى نقل العديد من الصراعات والحروب الى الاراضي الافريقية.

مرت القارة الافريقية بمراحل قاسية نحو تحقيق تطلعات شعوبها . وقد عانت الدول الأفريقية من جملة من المشكلات التي عملت الدول الاستعمارية على ترسيخها في الدول التي استعمرتها . وتكاد تلك المشكلات تفرض نفسها الى الوقت الحاضر.

وازاء تلك الظروف بكر ابناء القارة لإيجاد كيان موحد يخدم ابناءها ، ولا يسعنا التطرق عن جذور تلك المساعي والخطوات التي ساروا عليها الاجيال . وللتصدي للتحديات

والارتقاء بشعوب القارة فقد بادروا الى انشاء منظمات اقليمية تعنى بشعوب القارة والتي تهدف جميها الى تحقيق اهداف شعوبها من خلال بناء دول حديثة قائمة على التنمية والازدهار . وقد تمخضت تلك المبادرات الى تأسيس منظمة الاتحاد الافريقي والذي يعد باكورة الجهود المشتركة عام ١٩٦٣. واليوم تنتشر على مساحة القارة العديد من المنظمات وكل حسب توجهها وطبيعة نشاطها، بذات الوقت فان تلك المنظمات تواجه تحيات كبيرة تحول دون تحقيق اهدافها، وستستعرض في متن البحث اهم المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق ما تصبو اليه .

اشكالية البحث

من خلال التعمق بالبحث نقف امام اشكالية متعددة الاوجه . ولنا ان نطرح التساؤلات، ما هي افاق وتطلعات تلك المنظمات . كذلك ما التحديات التي تواجهها، كما نؤشر ان المنظمات في القارة تتقاطع مع بعضها لذا نستفهم عن العديد الكمي للمنظمات العاملة وهل يوجب الاختصار لتوحيد رؤاها .

فرضية البحث

من خلال التساؤلات نجد ان البحث قد وضع التصورات المناسبة للوصول الى تحقيق اهداف المنظمات ونعتقد ان التحديات التي تواجهها القارة تحديات جدية وتاريخية وليس من السهولة بمكان ان تستطع المنظمات والدول على جد سواء من تجاوز تلك التحديات ، لاسيما طبيعة شعوب القارة التي تعاني من التخلف والتنوع القبلي والقومي والديني والاثني ، بذات الوقت ليس مستحيلا من تحقيق اهداف وتطلعات شعوب القارة اذا ما اتخذت الانظمة السياسية الحكم الرشيد سبيلا لإدارة دولهم .

منهجية البحث

للوصول الى النتائج اتخذنا المنهج التاريخي والتحليلي سبيلا لذلك .

اهمية الدراسة

تعد الدراسة من الاهمية اذ نلقي الاهتمام الدارسين والباحثين على القارة الافريقية وما هي ابرز مقومات تلك القارة اذ نجد هناك شح في الدراسات التي تناولت الشأن الأفريقي بالكامل والاحاطة بظروف هذه القارة وما هي افاق وتطلعات دولها .

هيكلية البحث

قسم البحث الى مبحثين جاء في الاول طبيعة القارة الافريقية واهم المنظمات العاملة،

اما في المبحث الثاني فقد تناولنا فيه اهم المعوقات والتحديات التي تقف امام تحقيق الاهداف .وقد ختمنا البحث بخاتمة احتوت على عدد من التوصيات والاستنتاجات .

المبحث الاول : المنظمات الاقليمية في افريقيا الواقع والتحديات

بدأت اولى المبادرات قيام وحدة افريقية منذ بداية القرن العشرين ، وعقدت العديد من المؤتمرات اذ ركزت تلك المؤتمرات على ضرورة اتحاد شعوب المستعمرات والشعوب الملونة[١]. وبعد الحرب العالمية الثانية تسارعت المطالبات بقيام كيان افريقي جاء ذلك من خلال تراجع القوى الاستعمارية اضافة التنامي الحركات التحررية في عموم القارة . تمخضت تلك المبادرات قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣. وحيث ان هذه المنظمة متعددة الاتجاهات والاهتمامات اذ ان فيها الجانب السياسي واضح فقد اولنا في بحثنا الاهتمام بالمنظمات الإقليمية الهادفة الى التكامل الافريقي

لم يكن تأسيس المنظمات الإقليمية في افريقيا الا نتيجة لما تعانيه هذه القارة من أوضاع صعبة وقاسية، وسنستعرض اهم المنظمات العاملة في القارة، كما نظهر حجم التحديات التي تواجه عمل المنظمات والحيلولة دون تحقيق اهدافها ومن اهم المنظمات العاملة هي :

المطلب الاول : منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي

اولا . منظمة الوحدة الافريقية

تعد هذه المنظمة اول منظمة في القارة ضمت الدول كافة المستقلة، بعد محاولات عدة لم يكتب لها النجاح ولاسيما المشكلات المتعلقة بالنزاعات والحدود[٢]. تأسست عام ١٩٦٣ ضمت في عضويتها ثلاثون دولة مستقلة [٣]. دولة واستمرت بالعمل حوالي ٣٩ عاما.

---

[١] عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية، ودوره في تعميق الوحدة الأفريقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم السياسية، الجزائر ٢٠١٥، ص٢٤.

[٢] صلاح حسن السيسي، التنظيم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١،٢٠٠٧،ص٢٣٥.

[٣] عبد الرحمن اسماعيل الصالحي، الاتحاد الأفريقي كمنظمة أفريقية: بين الأمل والحذر في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦٤.

كان اول تحدي لهذه المنظمة هو هل المنظمة تلغي سيادة الدول تمهيدا لانصهارها في كيان واحد ام العكس[٤]، لم تستطع المنظمة من تحقيق ذلك الهدف اذ واجهت الظروف الاستثنائية اهمها التنوع في العديد من الاوجه الاقتصادية واللغة والنظم السياسية ، لذا ذهبت المنظمة نحو التعاون وبشكل توافقي بين الدول. اضافة الى السعي لتقوية الدول وتضامنها وتعاونها وسلامة اراضيها والحفاظ على استقلالها وانهاء حالات الاستعمار في القارة[٥]. ولتحقيق الاهداف كان على الاعضاء العمل وفق التصورات القائمة على التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والصحي والبيئي والعلمي والعسكري[٦] واذ تعمل المنظمة وفق المبادي التي اكدها ميثاقها القائمة على المساواة بين الاعضاء واحترام سيادة الدول وصون اراضيها وانهاء النزاعات بالطرق السلمية ورفض الاعمال العسكرية للوصول الى السلطة اضافة الى التأكيد على التحرر من كافة اوجه الاستعمار[٧].

طيلة فترة عملها فقد نجحت في بعض المجالات واخفقت في اخرى ومن اهم المنجزات التي حققتها هي :

١ .في المجال الأمني والسياسي:

أ . انهاء الاستعمار: استطاعت المنظمة من انهاء حالات الاستعمار اذ اصبحت كافة الدول مستقلة وازداد اعضائها الى خمسون دولة.

ب . مكافحة التمييز العنصري عملت المنظمة الى انهاء التميز العنصري من خلال المبادرات والاجراءات ولاسيما المقاطعات الاقتصادية والسياسة وبخاصة ضد دولة جنوب افريقيا [٨].

ج . تسوية المنازعات : وضعت المنظمة الاسس الواضحة في انهاء النزاعات بين الاعضاء ولاسيما التصدي للحركات الانفصالية وعدم الاعتراف بها خاصة عندما تكون نتاج

---

[٤] مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ، ٢٠٠٠، ص٢٨٤.

[٥] المادة ٢ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[٦] كريمة عبد الرحيم حسن، منظمة الوحدة الأفريقية: دراسة في المرحلة التأسيسية والشخصية القانونية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٢-٢٣. المادة ٢ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[٧] المادة ٢ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

[٨] حسن العطار، المنظمات الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠، ص٣٢٧-٣٢٨، ود.عبد الرحمن اسماعيل الصالحي، مصدر سابق ، ص١٦٤.

حروب اهلية[٩]، كما ادت المنظمة دورا في انهاء النزاع بين المغرب والجزائر وانهاء النزاع بين غانا وغينيا[١٠]. ورغم ذلك عجزت عن انهاء نزاعات اخرى .

٢. في المجال الاقتصادي والاجتماعي :

عملت المنظمة على حل المشكلات التي تعاني منها دولها من خلال انشاء لجان اقتصادية وثقافية ، قامت تلك اللجان بعقد العديد من الاتفاقيات مع المنظمات الدولية، على سبيل المثال الاتفاقية مع الاعلان الأفريقي حول التعاون الاقتصادي والتنمية والاستقلال واتفاقات اخرى لتحفيز الاقتصاد الافريقي [١١].

اما الاخفاقات التي تعرضت لها المنظمة فقد اخفقت في العديد من القضايا ، هذا الاخفاق كان سببا رئيسا لأنهاء عمل المنظمة . واهم الاخفاقات هي :

أ . **المجال الامني والسياسي** فقد كان ميثاقها من اسباب اخفاقها ، اذ ركز على عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول ولاسيما في المشكلات الداخلية التي عانت منها دول الاعضاء ، وهذا ما يلاحظ على عمل المنظمة طيلة عملها اذ لم تبدي اي راي في الانقلابات العسكرية، لذلك لم تتدخل في النزاعات بين اعضائها[١٢]. بل اكثر من ذلك منحت التأييد للأنظمة الحاكمة بغض النظر عن طريقة تسلمها للسلطة والتي اغلبها جاءت من انقلابات عسكرية [١٣]. الى جانب ذلك لم تستطع التوصل الى آلية مناسبة لتسوية النزاعات بين دول الاعضاء [١٤]. هذه الاخفاقات جعلت من افريقيا تتصدر في عدد اللاجئين في العالم[١٥].

---

[٩]) محمود أبو العينين،الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية،،مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣.

[١٠]) حسن العطار مصدر سابق ، ص٣٢٨.

[١١]).عادل عبد الرزاق، دول منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من ١٩٦٣-٢٠٠٢، دراسة تحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٢.

[١٢]) جون فاي نوت يوه، أفريقيا والعالم في القرن القادم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص١١٢.

[١٣]).احمد ابراهيم محمود، الاتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الأولى، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد (٢٨)، ٢٠٠٨، ص١٣١-١٣٢.

[١٤]) جون فاي نوت يوه، مصدر سابق ، ص١١٢-١١٤.

[١٥]) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٥.

ب . **في المجال الاقتصادي**

عانت القارة من مشكلات اقتصادية كبيرة ، وتدل المؤشرات على انخفاض مستوى القارة في التجارة العالمية اذ كانت صادرات القارة تقدر بحوالي ٣.١% عام ١٩٥٥من الصادرات العالمية انخفضت الى ١%في نهاية تسعينيات القرن الماضي[١٦] اضافة الى زيادة ديون القارة الى ٣٣٠ مليار دولار، مما تسبب نقصا بالواد الغذائية ادى الى موت اكثر من ١٠٠ الف نتيجة الجوع[١٧] تلك المشكلات كان سببا لانهاء عمل المنظمة وانشاء منظمة بديلة قادرة على مواجهة التحديات ، فانبثق الاتحاد الافريقي

ثانيا . الاتحاد الأفريقي

واجهت منظمة الوحدة الافريقية العديد من التحديات واصبحت عاجزة عن تقديم ما هو مناسب لدول القارة لهذا اصبح من الضروري ايجاد منظمة بديلة قادرة على تحقيق اهداف شعوب القارة وتواكب المتغيرات لهذا انشا الاتحاد الافريقي

أنشأ عام ٢٠٠٢ في قمة ديربان في جنوب أفريقيا[١٨] خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية ومقره في أديس أبابا عاصمة أثيوبيا. للاتحاد اهداف يسعى لتحقيقها، من اهم تلك الاهداف هي التضامن بين شعوب القارة والاسراع بالوصول الى التكامل الاقتصادي والسياسي، فضلا عن تركيز السلام والاستقرار وتشجيع على الاخذ بالنظم الديمقراطية والاخذ بالحكم الرشيد وتعزيز مبادئ حقوق الانسان اضافة الى تمكين دول القارة من اخذ موقعها في الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية وصولا الى التكامل الاقتصادي[١٩]. ولتحقيق تلك الاهداف فقد سار الاتحاد وفق المبادئ التي تضمنها الميثاق ومن اهم تلك المبادئ:[٢٠] هي المساواة بين الاعضاء وتمكين شعوب القارة من الاشتراك في ادارة الانظمة الحاكمة اضافة الى البذل المساعي لتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في فض المنازعات ، كما منح الحق الاتحاد في التدخل في دول الاتحاد في الظروف الخطيرة كالجرائم ضد الانسانية

---

[١٦]) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥٢.

[١٧]) عبد الرحمن الصالحي، مصدر سابق ، ص١٧٤-١٧٥.

[١٨]) صلاح الدين حسن السيسي، مصدر سابق ، ص٢٣٩.

[١٩]) المادة (٣) من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي .

[٢٠]) المادة ٤ من القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي.

والابادة الجماعية ، كما اكد الميثاق لدول الاعضاء الطلب للتدخل في ما يهدد السلم والامن، الى جانب تأكيد الميثاق على رفض الوصول الى السلطة بالطرق الغير شرعية او دستورية .

وللوصل الى اهدف الاتحاد فقد استحدث لجان ومجالس تعنى بالتكامل بين دول الفارة كالمصرف الافريقي للاستثمار وصندوق النقد الافريقي [٢١].

رغم وجود مشتركات بين المنظمتين من حيث المبادئ والاهداف الا اننا نؤشر وجود تباين بينهما ، اذ ان ميثاق الاتحاد تضمن اهداف ومبادئ تتناسب مع المتغيرات الدولية اضافة الى آلية العمل المشترك لدول القارة[٢٢]. فقد حرص ميثاق الاتحاد على الجانب السياسي وامني. لاسيما في الوصول الى السلطة بالطرق الغير دستورية فضلا عن وضع سياسة الدفاع المشترك والتعاون الامني، من جانب اخر خول الميثاق للدول الاعضاء بالتدخل بالدولة التي تكون غير قادرة على حفظ الامن والسلم والذي من شانه ان يهدد دول القارة، الى جانب وجود جرائم انسانية وحروب الابادة . كما اكد ميثاق الاتحاد على الجانب الاقتصادي، من خلال تعزيز المجال في التنمية وصولا الى التكامل الاقتصادي. اضافة الى ان الميثاق حرص على الاهتمام بشعوب القارة ومنح تلك الشعوب الحق في المشاركة السياسة واحترام التنوع الموجود في شعوبها وتعزيز العدالة الاجتماعية اضافة الى حقوق المرأة[٢٣].

المطلب الثاني : المنظمات الاقليمية الهادفة للتكامل الافريقي

اولا : السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)

تأسس ١٩٩٤، يضم في عضويته (٢١) دولة. ويعتبر من أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية، إذ تغطي ما يعادل ١٣ مليون كم ٢ و تشكل ٤٣% من مساحة القارة الأفريقية ،يقدر سكان التجمع حوالي (٥٨٣) مليون نسمة ما يقترب من نصف سكان القارة، كما بلغ معدل النمو الإجمالي فيها (٥.٦%) عام ٢٠١٩، وانخفض المعدل بسبب جائحة كورونا . من اهداف التجمع تحقيق ثبات ومستمر في معدل نمو اقتصادي للأعضاء و تنمية مشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي واتخاذ سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة. وانشاء اتحاد

---

[٢١] المادة (١٩) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

[٢٢] رانية حسن خفاجة، الاتحاد الأفريقي: خطوة جديدة في مسار الاتحاد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٥٠)، ٢٠٠٢، ص١٤٧.

[٢٣] كابينجا ايفيت ، لجنة الحكماء ودورها في منع نشوب النزاعات في افريقيا ، دراسة على موقع www.un.org/ar/chronicle/article

كمركي موحد وتحرير التجارة اضافة الى ايجاد البيئة الملائمة التشريعية لتشجيع الاستثمار . أن الاتحاد الجمركي يمهّد لإنشاء اتحاد ومدفوعات ينتهي بإقامة وحدة نقدية موحدة عام ٢٠٢٥ وصولاً إلى الهدف المنشود وهو إقامة وحدة اقتصادية متكاملة[٢٤].

ثانيا : تجمع تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)

تأسس عام ١٩٩٢ يعد هذ التجمع من التجمعات الأساسية التي سيرتكز عليها قيام "الجماعة الاقتصادية الافريقي" عدد أعضاءها (١٥) دولة.[٢٥] يمتد على مساحة حوالي ٩.٢ مليون كم ٢ تؤلف حوالي ٢٦% من القارة ويضم حوالي ٢٥٨ مليون نسمة [٢٦]، يعمل على تحقيق الاهداف واهمها : تخفيف مستوى الفقر والحد من آثاره على شعوب المنطقة. والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والتنسيق بهدف التكامل بين سياسات دول الاعضاء، واستثمار موارد دول المنظمة والسعي على تقليل الاعتماد على دولة معينة (جنوب افريقيا) قبل انضمامها عام ١٩٩٤.[٢٧] اضافة الى السعي لإنشاء حكومة للاتحاد الافريقي تمهيدا لإعلان الولايات المتحدة الافريقية .

ثالثا :الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)

تأسست ١٩٨٣ وتضم في عضويتها ١١ دولة من دول إقليم وسط أفريقيا[٢٨]. تضم الجماعة حوالي ١٠٠ مليون نسمة[٢٩] . تهدف الجماعة إلى تحقيق الاستقلالية ورفع مستوى المعيشة ، وانشاء مقومات تقوم على الاستقرار الاقتصادي عبر التعاون المشترك ، أما هدفها الرئيس تتمثّل في تأسيس السوق الأفريقية المشتركة لدول الاعضاء ، ولها طموح هو التعاون

---

[٢٤]) عبد المطلب عبد الحميد، السوق المشتركة والاتحاد الأفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص١٤.

[٢٥]) أيمن السيد شبانة، الدولة القائد ودورها في التكامل الاقليمي على ضوء تجربتي السادك والايجاد: التكامل الاقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق" تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص١٨١. للمزيد انظر مجلة قراءات افريقية ٦ / ٦ / ٢٠٢٢ .

[٢٦]) نقلا عن مجلة افريقيا قارتنا ، العدد الثامن ، ٢٠١٣ ، ص ٢ .

[٢٧] طارق عادل الشيخ، طارق عادل الشيخ، التجمعات الأفريقية.. مقومات النجاح وممعوقات التكامل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٩)، المجلد (٤٢)، ٢٠٠٧، ص١٢٤.

[٢٨]) المصدر نفسه ، ص١٢٨.

[٢٩]) طاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الأفريقية، دار شموع الثقافة، ليبيا، ٢٠٠٧، ص٤٨٢.

الكامل بين الدول الأعضاء في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ، والعمل على إلغاء الرسوم الجمركية لتسهيل حركة السلع و حرية النقل وحرية تنقل رأس المال وإصدار القوانين التي تسهّل عملية الاستثمار داخل حدود المنظّمة وخارجها.[٣٠]

رابعا : تجمع الساحل والصحراء (CEN – SAD)

تأسس عام ١٩٩٨، وقد انضمت باقي الدول الأعضاء في وقت لاحق حيث وصلت إلى ٢٩ دولة في ٢٠٠٩ . تقدر مساحة التجمع بحوالي بـ(٥١٢كم) وعدد سكانه بـ(٤٠٠) مليون نسمة (٤٨%) من إجمالي سكان القارة الأفريقية ، تعد الزراعة المورد الرئيس للدول اذ يعمل في هذا القطاع حوالي (٦٥%) من اليد العاملة.[٣١]

يهدف التجمع إلى إنشاء تكتل يمتد أفقياً الانتقال من دول الشمال الغربي الافريقي الى جنوب الصحراء، اضافة الى المجال الاقتصادي والسياسي عن طريق تنسيق المتكامل مع تذليل عوائق حركة الاشخاص ورؤوس الاموال مع تطوير الطرق والاتصالات[٣٢] وإنشاء خط سكة حديد بين دول التجمّع[٣٣]. الى جانب التخطيط لإقامة صندوق لمكافحة التصحّر، وتنمية الصحراء ، والسعي نحو انشاء سوق مشتركة والغاء القيود الكمركية مع التوجه لتطوير مجالات اخرى مثل الادارة والتعليم والمرأة[٣٤].

خامسا :الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

تأسست عام ١٩٧٥ وعدد اعضاء الجماعة ١٥ دولة [٣٥] يبلغ إجمالي مساحة الدول الأعضاء في التجمع (٥.١٢) مليون كم، وإجمالي عدد السكان (٢٥٢) نسمة تقريباً

---

[٣٠] الشيركوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات"، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ص٢٣٦.

[٣١] طارق عادل الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

[٣٢] الشيركوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات"، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

[٣٣] صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٦٤-٢٦٥.

[٣٤] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركو دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩٥.

[٣٥] البشير بودي ايفانز ، ماهو المجتمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا ، دراسة منشور على موقع /https://eferrit.com

والناتج المحلي الإجمالي ٣٤٢.٥١٩ مليون دولار، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٣٦١ دولار.[٣٦]

واهتمت (الإيكواس) بالجانب الأمني لأهمية هذا الجانب في الاستقرار السياسي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية، فبدأ التفكير في إقامة نظام دفاعي للجماعة في إطار بروتوكول محدد، وتم التوصل إلى ذلك عام ١٩٧٨، في بروتوكول يقضي بعدم الاعتداء بين الدول الاعضاء، وفي العام ١٩٨٠ تم الإعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي(للإيكواس) ليكون بذلك أول نموذج للأمن الجماعي الأفريقي في إطاره الإقليمي الفرعي، ثم إعلان المبادئ الصادر عام ١٩٩١ حول الدفاع والتوسط وحفظ السلام وإقرار مبادئ الديمقراطية وحكم القانون[٣٧].

إن للمجموعة عدداً من الوكالات المتخصصة تعتني بمجالات الصحة والمرأة والسياسات النقدية، وقد أبرم في إطار الجماعة عدداً من البروتوكولات ، منها البروتوكول الخاص بالمساعدات الإدارية المتبادلة في مجال الجمارك، وغيرها فيما يتعلّق من طرف ثالث، وفي مجال المواصلات وضعت الجماعة عام ١٩٨٠ مشروع طريق يربط دول الاعضاء، وعقد بروتوكول بشان حركة الأشخاص وحق الإقامة والتملك وحرية نقل السلع عبر الدول، كما صدر في عام ١٩٨٥ اجراءات تتعلق بسفر مواطني داخل إقليم الجماعة، بموجبها رفعت تأشيرة الدخول بين دول الاعضاء، كما تقدمت المجموعة خطوات هامة عندما اتخذت القرار الخاص بالإقامة الموحدة في الدول الأعضاء بالإضافة إلى قرارات أخرى تتعلق بخفض الرسوم الجمركية وتسهيل حركة التجارة[٣٨].

اهم اهداف الجماعة هي إلغاء الرسوم الكمركية في قطاع التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وإزالة جميع القيود بخصوص الكميات التي تنتقل بين الدول وتخفيف الاجراءات الإدارية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء وإصدار رسوم كمركية موحدة، ووضع سياسة تجارية مشتركة للجماعة، وإزالة جميع العوائق أمام حرية انتقال (عناصر الانتاج ايدي

---

[٣٦]) طارق عادل الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧-١٢٨.

[٣٧]) هالة جمال ثابت، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة، التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق"، تحرير محمد عاشور وأحمد علي سالم، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤١٦.

[٣٨]) عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨.

العاملة ورأس المال)، والتنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء، واستحداث صندوق يتولى تمويل برامج التعاون المختلفة والتنسيق في السياسة النقدية للأعضاء[٣٩].

تهدف الجماعة نحو المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي، وباتجاه تنسيق العلاقات مع المنظمات الإقليمية الأخرى، ورغم التفاوت بين قدرات واحجام الدول، فالي جانب نيجيريا ذو ٢٠٠ مليون نسمة نجد غامبيا ذي النصف مليون نسمة ، كما استطاعت الجماعة بضم دول تنتمي الى دول(فرانكوفونية) ودول تنتمي الى (الانجلوفونية)، بذات الوقت واجهت الجماعة مشكلات تتعلق بتعدد العملات الوطنية وما تفرضه كل دولة من قيود على حركة العملة ، اضافة الى التباين في البنى التحتية وفي اقتصاديات دول الاعضاء، كما ان التفاوت الواضح في الموارد الاقتصادية والمساحات الجغرافية والأنظمة السياسية والاجتماعية من ابرز التحديات امام تطلعات الجماعة[٤٠]. مع اداء ضعيف في التجارة البينية وتذبذب الانتاج الزراعي الذي يعتمد على العرض والطلب والى تقلبات المناخ [٤١].

سادسا: تجمّع شرق أفريقيا (EAC)

تأسس ٢٠٠١. يبلغ إجمالي المساحة (١.٧٦٣.٧٧٧) مليون كم، وإجمالي عدد السكان (٩٧.٨٦٥.٤٢٨) والناتج الإجمالي المحلي (١٠٤.٢٣٩) مليون دولار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٠٦٥) دولار في عام.

يضع التجمع مجموعة من الاهداف اهمها، تحسين وتعزيز التعاون والتفاهم المشترك بين دول التجمع، ومنح قطاعات معينة كالنقل والتجارة والصناعة والامن والاستثمار وسوق مشتركة وتسهيل التنقل ووضع تنسيق في مجال الرسوم الكمركية ووضع اجراءات باتجاه التكامل الاقليمي. وانشاء مناطق حرة بين الاعضاء اضافة الى سعي التجمع لسوق موحدة وعملة واحدة[٤٢]، لكن هذه الاهداف اصابها التلكؤ باتجاه التنفيذ. فلم تستطع دول

---

[٣٩] عادل عبد الرزاق، عادل عبد الرزاق، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد) بين النظرية التطبيق "رؤية مستقبلية"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص٩.

[٤٠] محمد المجذوب، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط٩، ٢٠١٣، ص٤٨١.

[٤١] أمين اسد، مسيرة الوحدة الأفريقية، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٣، ص١٧٢.

[٤٢] طارق عادل الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

التجمع من هيكلة اقتصادياتها ، كما لم تفلح محاولات تنشيط التجارة البينية بسبب تشابه المواد التي تعتمد عليها الدول، من جانب اخر لم تشهد القطاعات الاخرى الى اي تقدم في مسعاها بسبب سوء الادارة، واصبحت اداة تعويق بدلا من اداء دورها في الهدف المنشود[٤٣].

سابعا :اتحاد المغرب العربي (UMA)

تأسس ١٩٨٩، وهو من التجمعات المرشحة للانضمام إلى التجمعات الأساسية التي سيرتكز عليها قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تبلغ إجمالي المساحة (٥.٧٨٢.١٤٠) كم، وإجمالي تعداد السكان (٨٤.١٨٥.٠٧٣) نسمة ، والناتج المحلي الإجمالي (٤٩١.٢٧٦) مليون دولار ومتوسط نصيب الفرد (٥٨٣٦) دولار عام.

وضع التجمع عدد من الاهداف من اهمها: تعزيز الترابط الاخوي بين شعوب التجمع واتخاذ واعتماد سياسة مشتركة في كافة القطاعات، اضافة الى السعي نحو تحقيق الحرية في تنقل الاموال والاشخاص والسلع[٤٤]، كما اهتم التجمع بتنسيق المواقف واهمها اقامة تعاون سياسي ودبلوماسي وتغليب الحوار، اضافة الى ذلك صون الاستقلال للدول واتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق هذه المتطلبات مع وضع الية لإقامة تعاون ثقافي وتنمية علمية تهدف الى انماء الروح المستمدة من الشريعة الاسلامية والحفاظ على الهوية القومية العربية واستحداث مؤسسات تعلمية تعنى بالبحث في المجالات كافة بصفة مشتركة بين الاعضاء[٤٥].

المبحث الثاني : المنظمات الاقليمية الافريقية في مواجهة التحديات

لاشك ان المنظمات الافريقية تواجه العديد من التحديات والمشكلات التي تقف غالبا عائقا امام تحقيق اهدافها ولاسيما التكامل الاقتصادي ومن ابرز تلك التحديات هي :

المطلب الاول : التحديات السياسية

تعد التحديات السياسية من اهم التحديات التي تواجهها المنظمات الافريقية للوصول الى التكامل الاقتصادي، حيث الجانب السياسي يعلو على العديد من المشكلات والتحديات واي تدخل من هذا الجانب كفيل بإحباط اي مسعى لتحقيق اهداف المنظمات، ونعتقد ان

---

[٤٣]) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركو دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١٠.

[٤٤]) طارق عادل الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

[٤٥]) المصدر نفسه، ص١٢٥ .

المنظمات تقف عاجزة عن المسير نحو اهدافها امام التدخل السياسي، ومن اهم تلك التحديات هي:

١. **ضعف وارتهان الإرادة السياسية.**

ما يؤشر على النظم السياسية في الدول الافريقية هي ضعف في الاداء اضافة الى ارتهانها لجهات خارجية وداخلية تقف عائقا امام اداء دورها بشكل واضح، اذ تعد دولة مالي انموذجا لذلك[٤٦]. ان ضعف الارادة السياسية يلقي بضلاله على الالتزامات التي اتفقت عليها الدول ويحول دون الوصول الى ما تهدف اليه ، ولاسيما ان التكامل على الصعد كافة يتطلب من الجميع الالتزام بما اتفق عليه واي خلل يظهر في دولة ما من المؤكد سوف يعيق تطبيق القرارات والتوصيات، فضلا عن ذلك يؤشر طبيعة النظم السياسية في عدم موائمتها وغياب التنسيق بين برامج والسياسات الوطنية، فمثلا تشير الاحصائيات في مجموعة (الايكواس) في عام ١٩٨٩ لم ينفذ من برامج المتعلقة بظاهرة المجاعة سوى ٥٠% ويعود ذلك الى غياب العقوبات الرادعة على المخالفين، ناهيك عن تمسك بالسيادة الوطنية على حساب تنفيذ الالتزامات[٤٧]. ويعود ذلك التلكؤ خشية الانظمة من فقدان السيادة ، لذا نجد ان بعض الدول لا تضع الضرورات التكاملية في برامجها السياسية ولا تخصص الإمكانيات المالية لتنفيذ القرارات، بل نجد عكس ذلك مثل فرض القيود على التبادل التجاري ونقل رؤوس الاموال، الى جانب انضمام الدول لعدد من المنظمات التكاملية والتي تتقاطع قراراتها ببعضها او تغليب طرف على اخر[٤٨]، وخير مثال ما نجده في تجمع شرق افريقيا اذ توحدت الدول بعملة واحدة ورفع القيود الكمركية وانشاء بنك مركزي موحد ومع ذلك فقد فشلت هذا التجمع وذلك للتنافس السياسي بين الاعضاء والتباين في التوجهات الفكرية فيما بينها[٤٩].

---

[٤٦]) مازن سهمي نصار، دور المنظمات الدولية والاقليمية في تسوية النزاعات الداخلية ، نيجيريا ومالي انموذجا ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١ ، ص ٨٨ .

[٤٧]) محمود عاشور، التكامل الاقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة،ص٣٨.

[٤٨]) محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

[٤٩]) احمد حجاج، ، الحكومة الافريقية والبرلمان الأفريقي، هل ستنجح التجربة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٥٦، ٢٠٠٤.، ص٦٧.

٢. فوقية السلطة الوطنية.

واجهت الدول الافريقية مشكلة بنيوية وسياسية وفكرية وثقافية ولاسيما انها حديثة الاستقلال، وكانت الانظمة الحاكمة حريصة على تكاملها السياسي الداخلي، لهذا فقد غلبت المصالح الوطنية على باقي الالتزامات الاقليمية ، ولخشية الانظمة الحديثة من فقدان كل او جزء من سيادتها وهذا ما اثر سلبا على برامج التكامل الاقتصادي بين دول الاعضاء بمختلف المنظمات.

وتتصاعد حدة هذا الهاجس كلما اتخذت المنظمات قرارات من شانها الاقتراب من التكامل الاقتصادي، اذ ان الانظمة الحاكمة تتخذ قرارات من شانها الحد من الوصول تحقيق الاهداف، وتتباين تلك القرارات المتخذة بين احالة التوصيات الى لجان الهدف منها هو التملص او تميع او ايجاد بعض الاستثناءات في التطبيق او وضع معوقات للحيلولة دون تطبيقها على دولها او وضع اسباب عديدة لتأجيل تنفيذ القرارات، كل تلك الاجراءات هو خشية انتزاع السيادة الوطنية او الحد منها[٥٠]. لذا فان الدول الافريقية تفتقد الى التوافق بالعديد من القضايا المتعلقة بالتكامل فيما بينها، وهذا ما تشهده اغلب الدول اذ يفضلون العمل بشكل منفرد بعيدا عن المشاركة الاخرين[٥١]. ولا سيما بإصدار الوحدة النقدية لدول الاعضاء، فهذا الاجراء يمس سيادة الدولة الوطنية وبالتالي سيكون أكثر صعوبة بتقبله[٥٢].

ان وجود سلطة فوق الوطنية يظهر ثمة نزاع المصالح بين المؤسسات الوطنية والهيئات والمؤسسات الاقليمية ، لذا فان المصلحة الوطنية ستعلو على المصالح الاقليمية في اتخاذ أي اجراء من شانه يحد من السلطة الوطنية. بل نجد من الصعوبة ان تتنازل الدول عن سلطتها ازاء الالتزامات الاقليمية مما يفضي الى اخفاق في تنفيذ القرارات النافذة ولاسيما عند اعتماد قاعدة الاجماع في اصدار القرارات. من جهة اخرى فان تلك القرارات تكون ملزمة من جانب الهيئات الاقليمية واجبة التنفيذ بذات الوقت لم تكن بذات الالزام بالتنفيذ على الجانب الوطني لدول الاعضاء، ويعود ذلك لعدم وجود الية ملزمة للدول بالتنفيذ، وهذا ما يجعل

---

[٥٠] خالد مفتاح أحمد الطاهر شريف، جدلية العلاقة بين الاتحاد الافريقي والعولمة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٩، ص١٠٢.

[٥١] محمد أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ص١٢٦.

[٥٢] فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الأفريقي، قضايا التكامل والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

القرارات مرتهنة بإرادة السلطات الوطنية. وتأكيدا لهذا فان ميثاق منظمة (الايكواس) على سبيل المثال منح الوصاية السياسية على اعمال المنظمة للأمانة العامة للمنظمة والتي تكون فيها الامانة العامة تحت وصاية رؤساء الدول مما يفقد دورها، وتكاد اغلب مواثيق المنظمات العاملة في القارة تؤكد تلك الهيمنة من السلطات الوطنية على هيئات المنظمات. هذا الامر جعل دور السلطات التنفيذية في المنظمة تقل فعالية وذلك لتغليب المصالح القومية والتدخل من قبل السلطات الوطنية وهذا ما يعيق التكامل الاقليمي وما يعكسه سلبيا على شعوب القارة[٥٣].

من جانب اخر نجد ان التمسك في السيادة الوطنية قد طال السلطة القضائية ولا سيما عند ظهور نزاع بين دول الاعضاء، فان المحاكم تتجه صوب المصالح الوطنية، وخير مثال لذلك محكمة العدل الخاصة بمنظمة (الايكواس) تحصر القضايا التي تظهر ما بين دول الاعضاء حصرا وتستبعد القضايا التي تنشا ما بين الجماعة ودول الاعضاء، كما ان المنظمة قد اكدت على اللجوء الى الطرق الدبلوماسية لفض النزاعات قبل اللجوء الى المحكمة ، فضلا عن ذلك فان اللجوء الى المحكمة هو خياريا. مما تجعل الدول تبحث عن وسيلة اخرى غير القضائية لفض نزاعاتها والرضوخ الى حلول توافقية وبها تتعدد التفسيرات لنصوص الاتفاقات المتفق عليها.

٣. تهميش المشاركة الشعبية

بالرغم مما اكده ميثاق الاتحاد الافريقي في العديد من النصوص بضرورة المشاركة الشعبية في رفد المنظمة او الاتحاد بالطاقات المتجددة للشعوب اذ ورد في المادة (٣) الخاصة بأهداف الاتحاد والمبادئ، اضافة الى وجود مؤسستين ضمن هيكلة الاتحاد هما البرلمان الافريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومع هذا التأكيد لا زالت اغلب شعوب القارة بعيدة عن المشاركة في المؤسسات والمنظمات الاقليمية ، مما ترك اثرا على المواطن الافريقي الذي لا يعير اهمية للمنظمات العاملة ويتملكه شعورا بان تلك المنظمات والاتحادات والتجمعات لا تخدم سوى الانظمة الحاكمة وذو اغراض سياسية بحته[٥٤].

---

[٥٣] محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات"، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

[٥٤] حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا "رؤية من الشمال الأفريقي"، من كتاب المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٤.

ان احتكار التكامل والتعاون بين الدول على فئة صغيرة من السياسيين والموظفين المرتبطين بهم وسيطرة الممثلين الرسمين للحكومات في المؤسسات والمنظمات الاقليمية الامر الذي حصر المهام للسلطة الحاكمة وهذا الامر يخضع لاعتبارات سياسية تعيق أي تكامل ولاسيما عندما يحدث نزاع او خصومة سياسية وبالتأكيد ستعيق أي تقدم باتجاه تحقيق الاهداف . وهذا ظهر بوضوح عندما استولى (عيدي امين) على السلطة في اوغندا وقع نزاعا سياسيا ادى الى توقف عمل جماعة شرق افريقيا ومن ثم الى انهاء العمل بها . ولا يغيب ايضا في هذا المجال فعندما تستولي فئة نافذة على الحكم ولا تملك المهنية في المجالات الاقتصادية، وابعاد المتخصصين والذين يعدوا عنصرا مهما في الوصول الى التكامل بين الدلول[٥٥] فمن الطبيعي ان تتلكأ المنظمات في مشاريعها. ان غياب او تغييب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات واستبعاد الراي العام وباقي الفواعل على المستوى الوطني فان التكامل المنشود سوف لن يتجه باتجاه سليم وذلك لان اغلب القرارات التي تصدرها المنظمات بعيدة عن رغبات الشعوب ولم تكن تلك الشعوب تتفاعل مع اعمال المنظمات ، والامر الذي يتنبأ بفشل القرارات والتوصيات . هذا الامر قد تنبه اليه القائمين على كتابة ميثاق منظمات (الايكواس والسادك) عندما حرصت هذه المنظمات على وجود مؤسسات غير حكومية مثل برلمان اقليمي ومجالس اجتماعية واقتصادية[٥٦].

٤. هشاشة الاستقرار السياسي

لاشك ان القارة تشهد وبشكل مستمر اضطرابات سياسية ونزاعات مسلحة ان كانت داخلية ضمن البلد الواحد او خارجية بين دولتين او اكثر، واغلب تلك النزاعات هي نزاعات حدودية ومن المؤكد ان تلك النزاعات هي تركة الاستعمار الذي خط حدود الدول بما يخدم مصالحه بعيدا عن مصالح الشعوب . ومن الطبيعي ان النزاعات سوف تخلق اجواء بعدم الاستقرار السياسي وهذا بدوره يعيق أي مبادرة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة[٥٧].

ان عدم الاستقرار السياسي من شانه ان يزعزع الثقة في العمل الجماعي، ولا سيما عندما تتبنى دولة ما الادعاءات التي تتبناها الجهات المعارضة لنظم حكم معين، بل ان

---

[٥٥] محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.

[٥٦] محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات"، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

[٥٧] البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات"، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

بعض الدول تساعد احدى اطراف الجهات المتنازعة ولا سيما في النزاعات الداخلية ، فضلا عن ذلك فان المتورطين في النزاع لا تستطيع ان تتواصل مع التكتلات الاقليمية ولن تكون قادرة على التعاطي بإيجابية مع القرارات وهذا ما يؤثر في نهاية الامر الى عدم القدرة للوصول للتكامل او على الاقل على التنسيق في بعض الاتجاهات التي تتخذها التكتلات للوصول الى تنمية القارة[٥٨].

شهدت وتشهد القارة الافريقية للعديد من الاوضاع الغير مستقرة ، وتكاد تلك الاوضاع تتوزع في القارة، فمن شرقها إثيوبيا الى مالي والصحراء المغربية غرابا ومن ليبيا شمالا الى الكونغو وافريقيا الوسطة جنوبا ناهيك عن الصومال واريتيريا ونيجيريا ، والامثلة تطول في هذا المجال. تلك المشكلات اثرت وتؤثر سلبا على التنمية المطلوب تحقيقها وفقا لمبادي واهداف المنظمات، فازدادت ظاهرة اللاجئين وتجنيد الاطفال وتدمير البنى التحتية ، والهجرة والعديد من المشكلات التي اصابت وتصيب مجتمعات القارة ،ازاء هذه الاوضاع التي تركتها عدم الاستقرار السياسي اصبحت هناك فجوة بين الشعوب التي يتملكها الياس في أي برامج توضع وبين الحكومات او المنظمات على حد سواء مما يحمل معوقات امام أي فكرة للتكامل الاقتصادي للقارة. ناهيك ان النزعات والحروب توقف المشاريع التي تساهم في تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي ولاسيما في قطاع الطرق والجسور التي تكون الاداة المهمة في أي عملية تكامل.

ان ظاهرة الانقلابات العسكرية وتغليب المظاهر المسلحة في العديد من دول القارة يلقي بظلاله على الحياة الاقتصادية ويعيق تنفيذ اجراءات التكامل، اضافة الى التكتلات العسكرية والاجلاف بين القوى المتنازعة ولاسيما عندما تمتد تلك الاحلاف الى اطراف خارجية، مما يعني اما توقف رؤوس الاموال بالانتقال بين الدول او هروبها نحو بيئة امنة .

لا يخفى ان الشعوب الافريقية غير منسجمة، فنجد تنوع اثنيا ودينيا وثقافيا واجتماعيا وهذا الواقع ترك تباينا واضحا بين الدول، هذا التنوع اثر بشكل واضح على الاستقرار السياسي ولا سيما لم تستطع النظم السياسية الحاكمة جمع التنوع في مجتمعاتها نحو هوية جامعة ، بل نجد العكس ان العديد من الانظمة الحكامة لم تستطع في وقف تأجيج الصراعات بين

[٥٨]) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٧ –٢٠٠٨، ص ٤٦٣.

مكونات مجتمعاتها وتوسيع الاختلاف بين ذلك التنوع وصولا الى الحرب الاهلية وهذا ما نشهده في العديد من دول القارة[٥٩].

وحيث ان العديد من الانظمة السياسية الحاكمة في دول القارة تسنمت الحكم بمساعدة الفاعل الخارجي لذا فان التدخل الخارجي واضحا في ادارة الدول وهذا ما يعيق أي تكامل اقتصادي، وان مساعي الدول الخارجية النافذة تحرص على ابقاء القارة سوقا لتصريف منتجاتها واي مشاريع تنموية ستصدم بمصالح الفاعل الخارجي[٦٠].

المطلب الثاني: المعوقات القانونية والإدارية والاقتصادية

تتعدد المعوقات القانونية والإدارية التي تواجه التكامل بين المنظمات الفرعية الإفريقية، وتتجلى أهمها فيما يلي:

اولا : .المعوقات القانونية والادارية

١ . قاعدة التوافق الجماعي

ما يؤشر على اعمال المنظمات الافريقية هي الاخذ بمبدأ التوافق الجماعي وان اغلب المواثيق التي نظمت اعمال المنظمات هي ان القرارات التي تتخذها الجماعات والتكتلات بالتصويت بالأجماع، اذ ان من الصعوبة ايجاد مشتركات بيد الدول ومن الصعوبة ايضا ان تتفق الدول على امر معين بذات الأهمية ، وهذا بحد ذاته هو معوق امام اصادر أي قرار ذو فائدة .

ان المنظمات اخذت بهذا المبدأ وهي تراعي فيه السلطات الوطنية وخشيتها من الاعتراض او ابداء الراي وقد تصل الاعتراضات الى الانشقاق بين الدول . كما ان الاخذ بهذا المبدأ يحتاج الى وقت طويل للوصول الى التوافق وهذا معوق اخر يضاف الى ما ذكرناه سابقا . لذا فان العديد من القرارات التي اصدرتها المنظمات لم تلتزم بها بعض دول الاعضاء لأنها تتقاطع مع السلطة المحلية وتغليب المصالح الوطنية على المصالح الاقليمية، واحيانا تتخذ القرارات وقد افرغت من محتواها ارضاء للجميع [٦١].

---

[٥٩] عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا "دراسة نظرية ميدانية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[٦٠] محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٩-٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

[٦١] محمود عاشور، التكامل الاقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات"، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

٢. وهن وتعدد المؤسسات

من اهم المشكلات التي عانت منها المؤسسات الفاعلة في الدول للوصول الى التكامل الأفريقي هي ضعف بقدراتها اذ اصبحت عاجزة عن اداء دورها، ناهيك عن الخلل في البنية الاساسية لتلك المؤسسات، فنجد في اغلب الدول عدم اكتمال المؤسسات التخصصية، وظلت تلك المؤسسات رهينة بالمؤسسة السياسية والسلطة الحاكمة، ولم تستفد الدول الأفريقية من التجارب التي سارت عليها المنظمات الاخرى ولاسيما الجماعة الأوربية . اضافة الى ذلك هناك شح في الموارد المالية الامر الذي يؤثر على فعالية تلك المؤسسات ويحول دون القيام بواجباتها المناطة بها. مع غياب التنسيق بين المؤسسات ان كانت على الصعيد المحلي او على الصعيد الاقليمي، من جانب اخر تشهد الدول الأفريقية عدم ثبات في ادارة المؤسسات طبقا للمتغيرات السياسية واناطتها بكادر على اسس سياسية[٦٢]. لذا تتوسع ظاهرة المحسوبية في تعيين العاملين في تلك المؤسسات، اضافة الى ذلك ينبغي ان لا نهمل متطلبات الدول الأخرى بنصيبها من التعيينات في المؤسسات الإقليمية، اذ ان هذه التعينات لا تأخذ فيها الكفاءة المطلوبة لإشغال تلك المؤسسات. كما ان الكفاءات الوطنية (المحلية) لا ترغب هذه الدولة او تلك بالعمل في المنظمات الإقليمية وتحرص على ابقاء تلك الكفاءات في دولها . وعلى ما تقدم فان هذه العوامل والخلل في عمل المؤسسات الإقليمية ادى الى اضعاف كفاءة العمل ما يؤدي الى صعوبة في اتمام التكامل الاقتصادي الافريقي. ولا سيما عندما تغييب او تغيب الإحصائيات والمعلومات المطلوبة للتكامل الاقتصادي. كذلك ان غياب الديمقراطية والحكم الرشيد والقانون يحول دون تشكيل برلمان افريقي او انشاء مؤسسة قضائية افريقية ، وان كانت بعض من المحاكم موجودة فان التقاضي فيها ضمن شروط، فمثلا محكمة حقوق الانسان ليست لها الصلاحيات ان تنظر في الدعاوى التي يرفعها الاشخاص او المنظمات الغير حكومية الا بموافقة الدولة التي تحتضن هذه المنظمة، وحتى البرلمان الافريقي ليست له صلاحيات سوى استشارية. كما أن شح الموارد المالية لوجود عبء مالي للمساهمة في تمويل أجهزة التكامل، زيادة على الخسارة من غياب التكامل الفعال، وعدم الوفاء بالالتزام بالسياسات أو بالحصص المالية، اذ تراكم المتأخرات المستحقة لأجهزة التكامل يؤدي إلى البحث عن تمويل خارجي وما يصحبه من تدخل أجنبي، وأدى ضعف نظم

[٦٢]) محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.

المقاصة التي أنشأتها بعض التجمعات لمواجهة عدم تمتع العملات الوطنية بقابلية التحويل، إلى استمرار الصعوبات النقدية كعائق أمام التبادل البيني، كذلك يؤدي ضعف التشاور الداخلي بين العاملين والوزراء بشأن قرارات التنظيمات الإقليمية، وغياب المتابعة من جانب الوزراء القطاعيين للقرارات التي تتخذها اجتماعات الرؤساء إلى حدوث تضارب بين المؤسسات على المستوى الإقليمي، وازدواجية وزيادة الاجتماعات المكلفة، وعدم تضمين الاتفاقيات الإقليمية في السياسات القومية أو القطاعية لدول التكامل[٦٣].

٣. ضعف في المؤسسات والبنى التحتية

تشهد اغلب الدول الافريقية تدني في مستوى البنية التحتية في العديد من المؤسسات ولا سيما المؤسسات التي تعنى بالتكامل الاقتصادي، اذ نجد في دول جنوب الصحراء الأفريقية ضعفا واضحا في المؤسسات ولا سيما ان هذه المنطقة من القارة لم تشهد استقرارا سياسيا وامنيا منذ عقود .ولم تقم دول هذه المنطقة بإعادة بناء ما دمر جراء الاعمال العسكرية، وتشهد هذه الدول نقصا في اغلب القطاعات الداعمة للتكامل كالطاقة الكهربائية والطرق والمواصلات ، ناهيك عن ما تعانيه اغلب الدول الأفريقية من محدودية اقتصادها ومواردها، وازد الامر سوءا ان اغلب الدول تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما ان اغلب الدول عمادها الاقتصادي على مورد واحد او اكثر مما فاقم المشكلات، اذ ان المحصول او المورد الواحد يخضع لتقلبات السوق والمناخ. ان الاعتماد على مورد واحد يؤدي الى اضعاف الروابط بين المجتمع وهذا ما يؤدي الى اضعاف الترابط بين الشعوب، وان الاعتماد على مورد معين سيخلق تفاوتا طبقيا وما ينتج عنه من ظهور بوادر التنازع وعدم المساواة، ناهيك ان حصر الدولة بمورد معين يضعف البناء الفكري والثقافي للشعوب، كما انه يضعف القطاع الخاص البعيد عن ذلك المورد، مع ضعف ونقص في الكفاءات والخبرات الفنية وعدم القدرة على التعامل مع التقنيات والتكنلوجيا الحديثة، اضافة الى المعوقات الكمركية مع التفاوت في قيمة النقد بين دول الاعضاء وضعف الانضباط على المستوى المحلي (الوطني) وكل ذلك يصب في عدم الوصول الى التكامل الاقتصادي المنشود[٦٤].

---

[٦٣]) المصدر نفسه، ص٢١٢.

[٦٤]) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات"، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

كذلك تشهد اغلب الدول الافريقية هشاشة البنى التحتية في المجالات الخدمية كالتعليم والصحة والمرافق العامة الاخرى، هذا الواقع المتردي يجعل من الدول ان تهتم بتلك المرافق والبنى وترك او اهمال أي عملا اقليمي يعجل من التكامل، ولان اغلب الدول مواردها الاقتصادية متواضعة فلا تستطيع الايفاء بالتزاماتها الإقليمية على حساب مصالحها الوطنية، مما سيؤثر على التجارة البينية وتحرير التجارة واقامة اسواق مشتركة[٦٥].

٤ . عدم وضوح رؤى التكامل والتهرب من الالتزامات

ما يؤشر على العمل المنظمات في القارة هو الطموحات والاهداف العالية دون الاخذ بالاعتبار واقع الدول، وهذا ما ادى الى اخفاق في العديد من التوجهات التي اتخذتها الدول، كذلك ان قادة الدول الافريقية بحثوا عن مشاريع ضخمة تحتاج الى خبرات ورؤوس اموال كبيرة مع القصور في وضع اليات واقعية للتنفيذ، اضافة الى تعدد الالتزامات التي ترتبت على العديد من الدول بسبب انضمامها الى منظمات عدة، وقد اكتفت الدول ببعض الاجراءات كتخفيض او الغاء الرسوم الكمركية او رفع بعض القيود على حركة الاشخاص ورؤوس الاموال، مما اظهر بعض المؤشرات الإيجابية ولاسيما في التبادل البيني. وبدلا من تخفيض الرسوم على كافة السلع جرى العمل على تخفيض على بعض السلع مما جعل بعض الدول تستبعد سلعا معينة وهذا ما قلل من الكسب ومن ابطا من النهوض نحو التكامل المرتقب .كما لجات بعض الدول من التهرب والتحايل عبر تخفيض الرسوم بوضع معوقات مختلقة مثل فرض اجراءات بيروقراطية على حرية التنقل مع التسويف في تنفيذ الالتزامات، مثل وضع اليات مطولة لفحص السلع قبل الشحن[٦٦].

٥. تعدد المشاركة في التجمعات الإقليمية

من اهم المعوقات التي رافقت عمل المنظمات الافريقية هو تعدد الدول المنضمة اليها، فنجد ان دولة ما انضمت الى اكثر من منظمة وهذا ما ادي الى التقاطع ما بين الاهداف، وتصبح الدولة التي تشارك في اكثر من منظمة عاجزة عن الايفاء بالتزاماتها نظرا للتقاطع ما بين اهداف وتطلعات المنظمات. فلا غرابة ان نجد فقط سبع دول من مجموع دول القارة تقتصر عضويتها على منظمة واحدة، لهذا بادرت القيادات الافريقية الى انهاء هذا

---

[٦٥]) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات"، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

[٦٦]) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات"، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

الامر بعقد بروتوكول بين كافة المنظمات والتجمعات العاملة في القارة لحل مشكلة الانضمام المتعدد[٦٧]. وهناك العديد من الامثلة على التضارب الذي يحصل بفعل الانضمام المتعدد، فمثلا تجمع (الساكو) لا تستطيع تحرير التجارة مع (كوميسا) لأنها ستخالف التعريفة الكمركية للتجمع، من جانب اخر ان التعدد الانضمام يصحبه عدم الوضوح في مقدار الفائدة من الإجراءات المتنوعة والمختلقة، ولهذا فان الهدف من الانضمام اصبح غير واضح، فمن الطبيعي ان الدولة تختار الانضمام الى الجهة التي تجد منافعها فيه[٦٨]. ونتيجة لذلك فان الولاءات تتعدد مما يؤدي الى تصادم المصالح ونشوء محاور ضمن التجمع الواحد مع الضعف بالتنسيق فيما بين الاعضاء، الامر الذي يلقي بظلاله على الدول الاكثر فقرا التي لا تستطيع ان تواجه المشكلات ولا تسد الحاجات.[٦٩]

يبدو ان هذا الامر اختلف عليه ما بين مؤيد لتعدد الانضمام وما بين معارض، فالطرف الاول يجد ان الانضمام المتعدد هو اضافة مطلوبة للسياسات التشريعية والاجراءات القانونية وتشجع على توسيع التعامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء وما بين الدول في المنظمات الاخرى. ويرون ان التعدد هو رفد مهم للمنظمة الاكبر في القارة وهو الاتحاد الافريقي[٧٠]، في حين يرى المعارضون لهذا الامر ان التعدد في الانضمام هو تشتيت للعمل وعدم قدرة الدول على الالتزام بمقررات المنظمات التي ينضموا اليها.

ثانيا :المعوقات الاقتصادية

يعد ضعف التبادل التجاري وانخفاض الاستثمار الاجنبي والارتفاع معدلات الديون وخدماتها وزيادة ارتفاع الاسعار لاسيما اسعار الطاقة مع انخفاض مستوى مساهمة القارة في السوق العالمية من اهم المشكلات التي تعاني منها اغلب دول القارة، ويمكن ان نحدد اهم المعوقات الاقتصادية التي تعاني منها .

---

[٦٧]) محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

[٦٨]) السيد فليفل، محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

[٦٩]) إسلام محمد محمد البنا، ، اثر التكتلات الاقتصادية الافريقية على جذب الاستثمار الاجنبي ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٨٧.

[٧٠]) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي "، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

١ . عدم موائمة النموذج للتكامل

اتبعت اغلب التجمعات والمنظمات العاملة في القارة النموذج الاوربي القائم على مبدا السوق الحر وتحرير التجارة، وهذا المبدأ يناسب الدول الصناعية واكتمال بنائها التحتي ومأسسة المنظمات العاملة واكتمال حلقات الانتاج، وهذا المبدأ يتقاطع مع طبيعة الدول الافريقية، التي تعاني من ضعف في بنائها التحتي وضعف مؤسساتها التكاملية ونقص واضح في الخدمات الساندة للتكامل وفي اغلب المرافق الخدمية[٧١]. وتعود اسباب عدم الموائمة وجود في البنى الاقتصادية لدول القارة قطاع كبير غير تجاري، اضافة الى اعتماد اقتصاديات الدول الى مورد واحد كما اسلفنا، وهذا المورد في الاغلب هو من يصدر الى الاسواق العالمية ما يترتب عليه سوء توزيع الثروات والمنافع، يرافق ذلك ارتفاع الرسوم الخارجية ما اثر على العديد من الدول ولا سيما الاضعف، كذلك انخفاض الدخل ما نتج خسائر في ايراداتها من الرسوم[٧٢]. ان تباين في مستوى التنمية الصناعية بين دول الاعضاء في التكتلات ادى الى التنافس بين الدول، اضافة الى ان الدول تتشابه في منتجاتها وفي الغالب تكون مواد اولية ، ان السمة الغالبة للدول هي عدم تنوع مواردها الاقتصادية ، مما يخلق معوقات اساسية لاي جهد من شانه يضفي الى التعاون الاقتصادي، هذا الامر يجعل من الدول تكتفي بما لديها من تلك المواد وبهذا يضعف التبادل البيني. فضلا عن التنوع في المناطق النقدية بين دول القارة ، فمثلا دول ضمن منطقة الفرنك والاخر ضمن منطقة الاسترليني وهناك اخرى في منطقة الدولار مع استمرار التأثير للدول الاستعمارية القديمة ولاسيما وجود نظم كمركية وضعتها هذه الدول تضمن لها ديمومة هيمنتها على السوق. ادى ويؤدى الى انخفاض في المبادلات الاقتصادية . اضافة الى وجود رغبة من بعض الدول من خفض رسومها الكمركية والمحافظة على ما تحصل عليه وهذا ما يعيق انشاء سوق مشتركة[٧٣]. من جهة اخرى فان الدول الافريقية اعتمدت في سياستها التجارية الاهتمام بالتصدير الى الدول الصناعية الكبرى من خارج دول المنظمة وان هذه السياسة تتعارض مع السعي لإنشاء مناطق حرة او سوق مشتركة، والدافع هو خدمة الدول الكبرى وهذا ما اشرنا اليه من دور الدول النافذة في الشأن الافريقي، الامر الذي ينعكس سلبا على أي مبادرة نحو التكامل الاقليمي.

---

[٧١]) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات"، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

[٧٢]) محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

[٧٣]) أحمد ظاهر، مصدر سبق ذكره، ٢٥٥.

بالرغم من تحقيق بعض النجاحات في بعض المشاريع المشتركة الا انها افتقدت الى الاستراتيجية الواضحة، فمثلا تجمع (السادك) اهتمت بقطاع الطاقة لمواجهة النقص لدول الاعضاء، اذ لم تحقق هذه الخطوات ما هو مؤمل منها، كذلك بعض الاعضاء عارض هذا التجمع من تطوير السوق المشتركة ووقف عائقا امام هذا التوجه[٧٤]. من جهة اخرى تشهد دول القارة بتفاوت بالدخل نتيجة لضعف التنمية وتباينها بين الدول، مع ضعف بالقدرة الشرائية بين شعوب الدول هذا الامر يجعل من التفاوت بين الدخول معوقا لاي مشروع باتجاه التكامل لان هذه العوامل توقف أي انفاق او استثمار في التجمعات[٧٥].

من جانب اخر هناك مشكلة تعاني منها دول الاعضاء وهي سوء توزيع المكاسب وتحمل الخسائر، ولاسيما عند ازالة التعريفات الكمركية كما تظهر بالتبادل التجاري وحرية الانتقال اذ يظهر التباين بين اقتصاديات الدول عن بعضها مما يشكل عبئا مضافا على المشكلات التي تعاني منها بعض الدول . وحتى توزيع الارباح يفتقد للعدالة وبهذا تزداد الدول الغنية نماءً ويزيد الدول الفقيرة فقرا . وقد ظهرت محاولات من شانها تعويض الدول الاقل فقرا من خلال انشاء صناديق تمويلية الا ان تلك المحاولات لم تنجح من تخفيف المؤثرات على تلك الدول .لاسيما ان التعويضات التي تدفع للدلول لا تخصص للقطعات التي تضررت بل تأخذ مسار اخر باتجاه الميزانية وللإنفاق العام[٧٦].

٢ . الفساد وشبكات المصالح.

لا شك ان اغلب دول القارة تعاني من الفساد في اجهزتها الرسمية، ولا يسعنا الحديث عن احصاءات التي اشرت على حجم الفساد في عموم الدول، اذ يعد من اخطر المعوقات التي تحول دون تحقيق اهداف المنظمات على اختلاف تشكيلاتها. ولا يسعنا الغور في اسبابه، وما يعنينا هو اثره على مشاريع التكامل الافريقي، وحيث ان أي برامج تكاملية هو هامش الحركة بين الاعضاء وسبل تنقل السلع والاشخاص، وهذا يعني ان الرسوم والضرائب التي تفرض على هذا القطاع سوف تنحصر بفئة فاعلة رسمية وهذه الفئة تهيمن على التجمعات الاقتصادية، وما تقوم به هذه الفئة هو معارضة أي عمل من شانه يحد من دورهم ومن أي استثمار منتج، مع حرص هذه الفئة على إبقاء التجارة الخارجية على حساب أي

---

[٧٤]) محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

[٧٥]) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي "٢٠٠٧-٢٠٠٨"، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٤.

[٧٦]) محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩-٢١٠.

منجز وطني او محلي. ان الفساد يكاد يكون هو السمة الغالبة للمظاهر الاقتصادية في اغلب الدول ويهيمن على هذه الظاهرة شبكة من المستوردين المحليين لهم ارتباطات بالشركات العالمية اضافة الى المصدرين للمواد الاولية وبعض السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، كما تضم هذه الشبكة الاداريين في اجهزة الدولة والبنوك والمستفيدين من التجارة العابرة للحدود([٧٧]). وحيث ان التجارة الخارجية تعد المصدر الرئيس للرسوم والضرائب فان النافذين الفاعلين من الاقتصاديين في الاغلب هم من يهيمنون على هذا القطاع المهم ، وعلى ما تقدم فان الفساد وعدم الاخذ بالحكم الرشيد عاملا مهما لعدم الوصول الى التكامل الاقتصادي الاقليمي او القاري .

٣ . ضعف في تمويل المشاريع

يعد النقص في تمويل المشاريع التكاملية من المشكلات التي تعاني منها اغلب التكتلات الافريقية . اذ ان اغلب الدول ليست لديها الاموال اللازمة لتموين المشاريع، ولا سيما المشاريع التي لها صفة تكاملية مع الاعضاء في اي تجمع . اضافة الى ان اغلب الدول لا تستطيع الحصول على قروض بسبب عدم قدرتها على الإيفاء بالسداد، وحتى المساعدات الخارجية التي تتلقاها بعض الدول لا تخصص بشكل فعال للمشاريع التكاملية، اضاقة الى غياب واضح للاستثمار الاجنبي، من جهة اخرى فان الرؤوس الاموال المحلية تشهد العديد من حالات التهريب او التنقل ولا سيما عندما تسمح بعض الدول للسماح باستقبال تلك الاموال مما ادى الي زيادة في ظاهرة الفقر، ناهيك عن تفاوت اقتصاديات الاعضاء وهذا ما اشرنا عليه سابقا.

ان الفشل في معالجة المشكلات الاقتصادية والمالية والسياسة النقدية ادت الى عدم اقامة البنية الاساسية لبناء اقتصاد قادر على تنفيذ اهداف التجمعات([٧٨]).

تواجه التكتلات الاقليمية معوقات اقتصادية اخرى اهمها هيمنة بعض الدول الاعضاء على دول اخرى، فمثلا جنوب افريقيا تهيمن على دول جماعة (السادك) ما ادى الى تعثر المشروعات المشتركة، كما يوجد ظاهرة التبعية الاقتصادية لدول ازاء اخرى ولاسيما اعتماد

---

[٧٧]) عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا "دراسة نظرية ميدانية"، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٧٨]) خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

بعض الدول في تجارتها الخارجية على موانئ جنوب افريقيا بشكل كامل. اضافة الى ان اقتصاديات الدول هو تشابهي واصبح اقتصادا تنافسيا وليس تكامليا .

وعلى ما تقدم هنالك عوامل لا تقل اهمية عن ما سبق تحول دون الوصول الى صيغة من صيغ التكامل الاقتصادي الاقليمي، فالحروب الداخلية التي تعاني منها العديد من الدول تقف عائقا رئيسا امام تحقيق الاهداف، ناهيك عن الامراض الاجتماعية مثل الجريمة المنظمة والاتجار بكل الممنوعات والفقر والامية والطبقية وعدم المساواة، ما اربكت الواقع الاجتماعي والامني في الدول، فضل عن الهجرة والامراض وسوء التعليم وتردي الخدمات الساندة لأي مشروع، ومن الملاحظ ان العديد من دول القارة لا زالت لا تحتكم الى الحكم الرشيد في ادارتها لدولها، وحيث ان اغلب المجتمعات في القارة تتصف بتنوعها الديمغرافي فان ادارات تلك الدول لم تفلح الى ايجاد هوية جامعة لهذا التنوع، وان اغلب شعوب القارة يغلب عليها النمط القبلي، لذا فان الامتداد القبلي في اكثر من دولة قد ساهم بشكل فعال في عدم قدرة الدول لبسط سلطانها على كامل إقليمها، اذ ان الانتماء للقبيلة الاكثر فعالية من الانتماء للدول ويأتي هذا كون اغلب شعوب القارة لا زالت تتبع مهنة الرعي او التنقل للبحث على ما تجود به الارض. كما ان التصحر والجفاف كان له الاثر في تلكؤ المشاريع التكاملية.

الاستنتاجات

من خلال ما تناولناه في بحثنا نعتقد ا ن نستطيع ان نؤشر الى العديد من النتائج والتوصيات علها تسهم في ايجاد ملامح للطريق والوصول الى تحقيق اهداف المنظمات العاملة في القارة الافريقية ، ويمكن ان نحدد اهم متطلبات السياسية والاقتصادية للوصول الى الطريق الصحيح نحو تحقيق آمال شعوب القارة .

١ . العمل على توفير عامل الاستقرار السياسي، اذ بدونه لا يمكن العمل والانجاز بوجود مناخات مضطربة ومشحونة بتوترات ونزاعات، وللوصول الى الهدف المنشود على التكتلات والتجمعات ان تقف موقفا حازما من الصراعات الداخلية ورافضة الانقلابات العسكرية التي تساهم في زيادة الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي ، واستبعاد المؤسسة العسكرية عن القرار السياسي . والابتعاد عن الاختلافات الايدلوجية بين النظم الحاكمة وتغليب المصلحة الاقليمية على المصالح المحلية بالحد الذي لا يمس سيادة الدول .

٢ . تبني اليات الحكم الرشيد من خلال منح المزيد من الحقوق والحريات للشعوب

وفسح المجال لمشاركة بادارة الدولة باليات ديمقراطية ، وباعتماد العدالة والمساواة وخلق هويات جامعة تجمع التنوع في المجتمعات .

٣. بناء مؤسسات فاعلة بعيدة عن التأثير السياسي وذي استقلالية قانونية ودستورية قادرة على مد جسور التعاون والتعامل مع المؤسسات الاخرى في باقي اعضاء التكتلات، مع تمتعها بالصلاحيات التي تؤهلها لأداء دورها التكاملي . ووجود اجهزة قضائية رصينة مع اليات فض النزاعات بالطرق السلمية وتفعيل المحاكم الإقليمية ومنحها المزيد من الصلاحيات والاستقلالية

٤ . حصر الدول بالانضمام الى تكتل او جماعة واحدة او عند الضرورة بعدم وجود تقاطع ما بين المنظمات في الاهداف والالتزامات .

٥. . توطيد العلاقات الاقليمية بما يعزز العمل المشترك ، والسعي نحو انهاء النزاعات بالطرق السلمية وتفعيل العمل المشترك

٦ . الاهتمام ودعم المؤسسات البحثية المتخصصة في التكامل القاري ، وزيادة التنسيق في المجالات الكافة ، وبناء علاقات قائمة على المصالح بين التكتلات والتجمعات الافريقية والمنظمات العالمية لما لتلك المنظمات من خبرة ودراية في العمل المشترك .

٧ . تبسيط الاجراءات البيروقراطية المعمول بها في التجارة البينية مما تصبح عائقا امام تدفق وحرية التنقل (سلع وراس مال واشخاص) ما بين الاعضاء . كما على الدول وضع برامج اقتصادية تعتمد على التكامل لا على التنافس ، والسعي لإنشاء سوق يعتمد على التنوع السلعي ، والعمل على توافق ما بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الاقليمية والتوسع في تبادل المعلومات والبيانات .

٨ . الطلب من الدول الدائنة من خفض او الغاء الديون المترتبة على الدول الافريقية لان تلك الديون تقف عائقا رئيسا اما أي تطلع نحو التكامل .

٩ . التصدي لمظاهر الفقر والامية والامراض الاجتماعية التي انفقت اموال طائلة لمواجهتها مما اخل باقتصاديات الدول ، والتصدي لتلك المظاهر من خلال استثمار الموارد البشرية واعادة تأهيلها .

المصادر

- إسلام محمد محمد البنا، اثر التكتلات الاقتصادية الافريقية على جذب الاستثمار الاجنبي ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
- البشير كوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات"، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا،
- أمين اسبر، مسيرة الوحدة الأفريقية، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.
- السيد فليفل، محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي .
- أيمن السيد شبانة، الدولة القائد ودورها في التكامل الاقليمي على ضوء تجربتي السادك والايجاد: التكامل الاقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق" تحرير محمد عاشور، أحمد علي سالم، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.
- جون فاي نوت يوه، أفريقيا والعالم في القرن القادم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨.
- حسن العطار، المنظمات الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠.
- حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا "رؤية من الشمال الأفريقي"، من كتاب المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- خالد مفتاح أحمد الطاهر شريف، جدلية العلاقة بين الاتحاد الافريقي والعولمة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٩.
- صلاح حسن السيسي، التنظيم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١ ، ٢٠٠٧.
- طاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الأفريقية، دار شموع الثقافة، ليبيا، ٢٠٠٧.
- عادل عبد الرزاق، دول منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من ١٩٦٣-٢٠٠٢، دراسة تحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣
- عادل عبد الرزاق، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد) بين النظرية التطبيق "رؤية مستقبلية"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- عبد الرحمن اسماعيل الصالحي، الاتحاد الأفريقي كمنظمة أفريقية: بين الأمل والحذر في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠١.
- عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق المشتركة والاتحاد الأفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.
- كريمة عبد الرحيم حسن، منظمة الوحدة الأفريقية: دراسة في المرحلة التأسيسية والشخصية القانونية،

معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٧.

- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركو دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- محمد المجذوب، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط٩، ٢٠١٣ .
- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركو دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- محمد أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة.
- محمود عاشور، التكامل الاقليمي في أفريقيا "الضرورات والمعوقات، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة.
- مسعود عمر مسعود، تجمع دول الساحل والصحراء "الواقع الجيوستراتيجي وآفاق التعاون، دراسة في الجغرافية السياسية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ٢٠٠٨.
- مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ، ٢٠٠٠.
- محمود أبو العينين،الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية،،مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠١.
- هالة جمال ثابت، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة، التكامل الإقليمي في أفريقيا "رؤى وآفاق"، تحرير محمد عاشور وأحمد علي سالم، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
- فرج عبد الفتاح فرج، العلاقات التجارية بين مصر والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "كوميسا"، بحوث في الدراسات الأفريقية، نشرة دورية محكمة، رقم (٥١)، القاهرة، ١٩٩٩.
- رانية حسن خفاجة، الاتحاد الأفريقي: خطوة جديدة في مسار الاتحاد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٥٠)، ٢٠٠٢.
- مجلة افريقيا قارتنا ، العدد الثامن ، ٢٠١٣ .
- طارق عادل الشيخ، طارق عادل الشيخ، التجمعات الأفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٩)، المجلد (٤٢)، ٢٠٠٧
- احمد ابراهيم محمود، الاتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الأولى، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد (٢٨)، ٢٠٠٨.
- أحمد حجاج، الحكومة الافريقية والبرلمان الأفريقي، هل ستنجح التجربة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٥٦، ٢٠٠٤.
- عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية، ودوره في تعميق الوحدة الأفريقية، أطروحة

دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم السياسية، الجزائر ٢٠١٥.

- مازن سهمي نصار، دور المنظمات الدولية والاقليمية في تسوية النزاعات الداخلية ، نيجيريا ومالي انموذجا ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١ .
- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠١
- كابينجا ايفيت ، لجنة الحكماء ودورها في منع نشوب النزاعات في افريقيا ، دراسة على موقع www.un.org/ar/chronicle/article
- البشير بودي ايفانز ، ماهو المجتمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا ، دراسة منشور على موقع /https://eferrit.com

English Reference

- Islam Muhammad Muhammad al-Banna, The Impact of African Economic Blocs on Attracting Foreign Investment, Institute for African Research and Studies, Cairo, 2005.
- Al-Bashir Kut, Sub-Regional Organizations in Africa "A Study of the Most Prominent Organizations", International Center for Studies and Research Green Book, Libya,
- Amin Asber, The March of African Unity, Dar Al-Kalima Publishing, Beirut, 2nd edition, 1983.
- Al-Sayyed Fleifel, Mahmoud Abu Al-Enein, the strategic report
- Ayman Al-Sayyed Shabana, The Leading State and its Role in Regional Integration in Light of the SADC and IGAD Experiences: Regional Integration in Africa, "Visions and Horizons," edited by Muhammad Ashour, Ahmed Ali Salem, Institute for African Research and Studies, Cairo, 1st edition, 2005.
- John Fay Note Yeoh, Africa and the World in the Next Century, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1998.
- Hassan Al-Attar, International Organizations, Shafiq Press, Baghdad, 1970.
- Hamdi Abdel Rahman, Civil Society and Integration in Africa "A View from North Africa", from the book Civil Society and its Role in African Integration, Center for Arab and African Research, Cairo, 2004.
- Khaled Muftah Ahmed Al-Taher Sharif, The Dialectic of the Relationship between the African Union and Globalization, League of Arab States, Institute of Arab Research and Studies, 2009.
- Salah Hassan Al-Sisi, Organization and Regional and International Organizations, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1st edition, 2007.
- Taher Jassim Muhammad, The Contemporary History of African Countries, Dar Shumua Al-Thaqafa, Libya, 2007.
- Adel Abdel Razzaq, Organization of African Unity countries facing economic problems in Africa from 1963-2002, an analytical study within the framework of international political relations, Egyptian General Book Authority, Cairo, 2003.

- Adel Abdel Razzaq, The African System and the New Partnership for Development in Africa (NEPAD) Initiative between Theory and Practice "A Future Vision", Egyptian Book Authority, Cairo.
- Abdul Rahman Ismail Al-Salhi, The African Union as an African Organization: Between Hope and Caution, in: The African Union and the Future of the African Continent, edited by Dr. Mahmoud Abu Al-Enein, African Research Center, Cairo, 2001
- Abdullah Al-Ashaal, The African Union and Contemporary African Issues, Al-Tobji Establishment for Trade, Printing and Publishing, Cairo, 2002.
- Abdel Muttalib Abdel Hamid, The Common Market and the African Union, Arab Nile Group, Cairo, 1st edition, 2004.
- Karima Abdul Rahim Hassan, The Organization of African Unity: A Study of the Founding Stage and Legal Personality, Institute of Asian and African Studies, Baghdad, 1987.
- Muhammad Mahmoud Al-Imam, Global Integration Experiences and their Meaning for Arab Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
- Muhammad Al-Majzoub, International Organization "General Theory and Global, Regional and Specialized Organizations", Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 9th edition, 2013.
- Muhammad Mahmoud Al-Imam, Global Integration Experiences and their Meaning for Arab Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
- Muhammad Abu Al-Enein, African Strategic Report, Institute of African Research and Studies, Modern Commercial Press, Cairo.
- Mahmoud Ashour, Regional Integration in Africa "Necessities and Obstacles", Institute for African Research and Studies, Cairo.
- Masoud Omar Masoud, Community of Sahel-Saharan States, "The Geostrategic Reality and Prospects for Cooperation," A Study in Political Geography, National Book House, Libya, 2008.
- Mustafa Salama Hussein, International Organizations, Ma'arifat Foundation, Alexandria, 2000.
- Mahmoud Abu Al-Enein, The African Union and the Future of the African Continent, African Research Center, Cairo, 2001.
- Hala Gamal Thabet, The Economic Community of West African States and Conflict Management in the Region, Regional Integration in Africa "Visions and Prospects", edited by Muhammad Ashour and Ahmed Ali Salem, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2005.
- Farag Abdel Fattah Farag, Commercial Relations between Egypt and the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), Research in African Studies, peer-reviewed periodical, No. (51), Cairo, 1999.
- Rania Hassan Khafaja, The African Union: A New Step in the Union's Path, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue (150), 2002.
- Africa Our Continent Magazine, Issue 8, 2013
- Tariq Adel Al-Sheikh, Tariq Adel Al-Sheikh, African Groups... Ingredients for

Success and Obstacles to Integration, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue (169), Volume (42), 2007.

- Ahmed Ibrahim Mahmoud, The African Union: The Harvest of the First Five Years, African Horizons Magazine, State Information Service, Cairo, Issue (28), 2008.
- Ahmed Haggag, The African Government and the African Parliament, Will the Experiment Succeed, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue 156, 2004.
- Asmouni Khalife, Integration between sub-regional organizations, and its role in deepening African unity, unpublished doctoral thesis, Abu Bakr Belkaid University, Faculty of Political Sciences, Algeria 2015.
- Mazen Sahmi Nassar, The role of international and regional organizations in settling internal conflicts, Nigeria and Mali as a model, doctoral thesis, Al-Mustansiriya University, 2021.
- Charter of the Organization of African Unity
- Center for Political and Strategic Studies/Arab Strategic Report 2000, Cairo, 2001.